

Distr.: GENERAL
ECA-NA/EGM/1/2

February 2013

ARABIC
Original: FRENCH



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

اجتماع الخبراء حول التنوع والتطوير كأدوات للتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا مذكرة

الرباط، المغرب، 26-27 شباط/فبراير 2013

مذكرة

1. السياق

يتطلب انتقال بلدان شمال إفريقيا إلى مرحلة البلدان ذات الاقتصادات الناشئة تحولاً كبيراً في اقتصاداتها، وي طرح هذا التحول سؤالاً بشأن العمليات التي ينبغي أن توجه هذه التغيرات الهيكلية. فضلاً عن ذلك، تُعزى إلى حد ما نتائج النمو غير الكافية في شمال إفريقيا لمواجهة التحديات في المنطقة والبطء النسبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجم عن ذلك إلى عدم كفاية تنويع هذه الاقتصادات. وحتى لو اتسمت بعض الاقتصادات بقدر أكبر من التنويع مقارنة بغيرها، لا يزال أداء معظم اقتصادات بلدان هذه المنطقة رهيناً بقدر كبير لأسعار المواد الأولية أو التقلبات المناخية. ولا تنتم اقتصادات شمال إفريقيا بـ التنويع الكافي، وهي اقتصادات تركز بصفة عامة على قطاعات أو منتجات قليلة الدينامية وذات قيمة مضافة ضعيفة.

وقد أفضت التقلبات الشديدة لأسعار المواد الخام جراء الأزمات التي حدثت في السنوات الأخيرة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وأظهرت الضعف الشديد لاقتصادات شمال إفريقيا أمام الصدمات رغم المستوى الضعيف لاندماج هذه الاقتصادات في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة التحول الهيكلي لهذه الاقتصادات.

وفي الواقع، يؤكد هذا التخصص النسبي في الإنتاج والصادرات بالنسبة للبلدان وتأثيره السلبي في تنميتها ضرورة أن يصبح التنويع أولوية في إطار الإصلاحات الاقتصادية في المرحلة التي تلي الأزمات. والسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة كيفية بدء وتعزيز عملية التنويع من أجل دعم النمو وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادات شمال إفريقيا. ويستجيب هذا السؤال الكيفية التي يصبح بها هذا التنويع محركاً للتغيير الهيكلي لاقتصادات شمال إفريقيا. وفي الواقع، تظهر أدبيات الاقتصاد علاقة على شكل حرف U مقلوب بين تنويع الإنتاج والثروة (Wacziarg, 2003 و Klinger و Lederman, 2006 و Hesse, 2009 ، Cadot وآخرون 2011). وإلى تحقيق مستوى معين من الدخل المرتفع نسبياً، تكون العلاقة بين التنويع ونصيب الفرد من الدخل إيجابية. بينما بدءاً من تحقيق مستوى دخل يعادل مستويات الدخل في البلدان المتقدمة النمو فإن هذه العلاقة تنعكس.

وقد أظهرت التجربة سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، خاصة الآسيوية منها، أن هذه البلدان نجحت في تحقيق تنمية حقيقية بفضل التحول الهيكلي العميق للاقتصاد (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2009). وتظهر أيضاً دراسات أجراها (Imbs و Wacziarg عام 2003) أن انتقال البلدان من مرحلة الدخل المنخفض إلى مرحلة الدخل المتوسط يتحقق بالتنويع الكبير للاقتصاد، ويؤكد هذا الانتقال على دور الدولة في هذه العملية. وحقيقة يتطلب الواقع الاقتصادي من الدول سياسات نشطة بغية إحداث تطورات قوية لا يستطيع السوق إحداثها تلقائياً عن طريق تخصيص الموارد. ومن الناحية النظرية، يعزي العديد من المؤلفين هذا الأمر إلى وجود جوانب نقص وقصور في السوق، خاصة في البلدان النامية، تستلزم معالجتها تدخل الدولة، لا سيما عن طريق السياسات الصناعية (Rodrik 2008) على نحو يتيح التنويع الموجه.

وفي شمال إفريقيا يطرح هذا السؤال نفسه بإلحاح شديد. وفي الواقع، تتوفر لدول شمال إفريقيا، بفضل ما لديها من موارد معدنية أو نفطية كبيرة، وسائل هامة لتوجيه وإرشاد أجهزتها الإنتاجية. فضلاً عن ذلك، تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية العديد من التحديات مثل مسألة البطالة التي تُملي ضرورة خلق عدة ملايين من الوظائف في السنوات المقبلة، خاصة لمعالجة مشكلة معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب من الخريجين. وفي الوقت الحالي، لا يمكن معالجة هذه المشكلة إلا بزيادة كبيرة في النمو. وهذا النوع من الزيادة (نمو متفجر) لا يمكن تحقيقه إلا في سياق تجارب تنمية القطاعات الصناعية والخدمية، ومن ثم هناك حاجة إلى تحول هيكلي لاقتصادات شمال إفريقيا.

وينبغي أن يتخذ تعزيز هذه العملية مسارين بحيث يرتبط المسار الأول بتعجيل وتيرة التنويع. ويرتبط المسار الثاني بتغيير طبيعة العملية عن طريق إعادة توجيهها نحو منتجات أكثر ديناميكية وقائمة على التكنولوجيات الحديثة المتقدمة. وفي الواقع، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه خارج نطاق تنويع الاقتصادات والصادرات، فإن طبيعة هذا التنويع، خاصة عملية تطوير الإنتاج والصادرات، هي وسيلة التغيير الهيكلي للاقتصادات (هوسمان وآخرون 2007). ويتعين أن تصاحب هذه العمليات التي ينبغي أن تقضي إلى قيمة مضافة عالية إستراتيجيات تحفز الصادرات وتشجع، في جملة أمور، دخول الأسواق المتخصصة، وتنويع الشركاء والأسواق. ومن شأن تحديث الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، وتطورها، وتنويعها أن يشكل نموذجاً جديداً لتنمية المنطقة في السنوات المقبلة.

ومن ثم، ينبغي الإجابة عن عدد معين من الأسئلة المتعلقة بدور التنويع والتطوير في التغييرات الهيكلية في شمال إفريقيا. فما هي حالة التنويع والتطوير في المنطقة دون الإقليمية؟ وما هي عوامل تحديد هذا التنويع والتطوير؟ وما هي العلاقة بين التطوير والإنتاجية والنمو؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الإقليمي في عملية تنويع الاقتصادات و تطويرها؟ علاوة على ذلك، ما هو الدور الذي يمكن وينبغي أن تقوم به الدولة في هذه العملية؟ وما هي المؤسسات الرئيسية التي توجه هذه العملية الخاصة بالتنويع والتطوير؟ وما هي أدوار القطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني في هذه المؤسسات؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الخاصة في إفريقيا أو في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة؟

وسيفتح هذا المنهج الجديد أفاقاً جديدة. أولاً، سيضع أسساً جديدة لنمو مستدام وقوي. وسيشجع على زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات شمال إفريقيا، وسيعزز اندماجها على المستوى الدولي. وأخيراً، سيكون تعزيز النمو وزيادة القدرة التنافسية بمثابة الأسس لتحسين رفاه الشعوب بصورة مستدامة.

2. أهداف التشاور

مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا مكلف بمساعدة دوله الأعضاء من أجل أن تعالج بشكل أفضل التحديات الجديدة التي تواجهها، فضلاً عن تيسير التعاون والتكامل والتنمية الاقتصادية على الصعيد دون الإقليمي. ولهذه الغاية، وفي إطار سعيه المستمر لتحقيق قدر أكبر من فعالية عمله، فقد أدرج المكتب في برنامج أنشطته للفترة 2013 - 2012 تنظيم اجتماع خبراء بشأن قضية التنويع والتطوير في شمال إفريقيا. وسيقوم المكتب بإعداد مذكرة تفكيرية عن هذا الموضوع لتكون بمثابة ورقة عمل تمهيدية للاجتماع. وسيتم إكمال هذه الورقة عن طريق الاتصالات والمساهمات من كل الخبراء المشاركين في الاجتماع. والهدف العام من هذا التشاور هو المساعدة على التفكير ودفع جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التحول الهيكلي لاقتصاداتها، وتوفير عناصر للتفكير والعمل لصانعي القرارات والجهات الفاعلة في عملية الإصلاحات.

الأهداف الخاصة هي:

- تبادل الآراء بشأن الظروف المثلى لتعجيل تنويع و تطوير الإنتاج والصادرات ومحاور العمل ذات الأولوية من أجل عملية تحول هيكلي تضع اقتصادات شمال إفريقيا بشكل كامل في مسار الاقتصادات الناشئة وعلى طريق التنمية المستدامة.
- تقديم توصيات في نهاية المطاف بشأن كيفية تعزيز عمليات التنويع، والتطوير، والتحول الهيكلي لاقتصادات شمال إفريقيا، فضلاً عن الدور المتوقع لمختلف الجهات الفاعلة (الدولة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة).

3. شكل الاجتماع

من المتوقع أن يستمر الاجتماع ليوم ونصف اليوم. وستنظم أعمال الاجتماع في شكل جلسات عامة مخصصة لما يلي:

- (i) تحليل المشاكل والتحديات أمام التحول الهيكلي عن طريق التنويع والتطوير في شمال إفريقيا، مع النظر في تجارب أقاليم أخرى؛
- (ii) تحديد الحالة الراهنة للتنويع والتطوير في شمال إفريقيا؛
- (iii) مراعاة طبيعة وخصوصيات المشاريع في المنطقة دون الإقليمية؛
- (iv) تبادل الآراء بشأن الاقتصاد الأخضر والفرص التي يهيئها التطوير من أجل التحول الهيكلي للاقتصادات؛
- (v) التفكير بشأن دور التكامل الإقليمي كوسيلة للتنويع والتطوير؛
- (vi) تقديم توصيات من أجل مشاركة الجهات الفاعلة في عملية التحول الهيكلي بقدر أكبر.

4. المشاركة

سيشارك في هذا الاجتماع خبراء رفيعو المستوى كممثلين للدول الأعضاء، وخبراء من المنطقة دون الإقليمية ومن المناطق الأخرى في العالم، وممثلون للقطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلون للمؤسسات العاملة في هذا المجال.

5. التاريخ والمكان

سينعقد الاجتماع في الرباط (المغرب) يومي 26 و 27 شباط/فبراير 2013.

6. الاتصال

يمكن الحصول على المعلومات عن الاجتماع من:

بالنسبة للجزء الموضوعي:

السيد نسيم اولمان

البريد الإلكتروني: oulmane@uneca.org

السيدة جوليانا جونسالف

البريد الإلكتروني: Jgonsalves@uneca.org

بالنسبة للجزء اللوجستي

الآنسة جايا كاليجاريس

البريد الإلكتروني: gcalligaris@uneca.org

السيدة نعمة صحر اوي

البريد الإلكتروني: nsahraoui@uneca.prg

الوثائق

السيد محمد مصدق

البريد الإلكتروني: mmossed@uneca.org

هاتف المكتب: 00 (212) 537 71 56 13 / 537 71 78 29